بنك الإسكان
Housing Bank

النافذة الإقتصادية

70 مليون دينار
أرباح بنك الإسكان للنصف الأول 2012

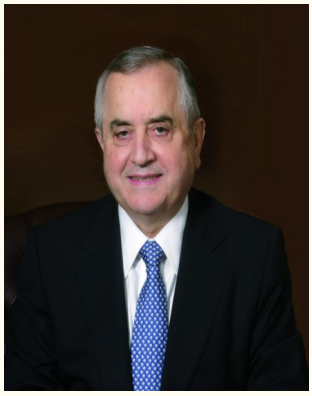

صرّح الدّكتور ميشيل مارتو / رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان أنّ البنك حقق خلال النّصف الأول من عام 2012 أرباحاً " بعد المخصصات وقبل الضريبة" مقدارها (70) مليون دينار، مقارنة مع (72) مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي. كما بلغت الأرباح الصّافية "بعد المخصّصات وبعد الضريبة " (51.2) مليون دينار، مُقارنةً مع (54.4) مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، علماً بأنّ تراجع الأرباح عن الفترة المماثلة يعود بشكل رئيسي إلى تأثّر أرباح البنك بتراجع أرباح المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية " مصرف تابع " وذلك بسبب الأوضاع التي تمر بها سورية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن البنك قد حقق نمواً في إجمالي الدّخل خلال النّصف الأول من العام الحالي ليبلغ (162.1) مليون دينار مقابل (147.7) مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام 2011، أي بزيادة نسبتها (10%)، كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد خلال هذه الفترة إلى (115.6) مليون دينار مقابل (95.1) مليون دينار في الفترة المماثلة، أي بزيادة نسبتها (22%).

كما حافظ البنك في نهاية 2012/6/30 على مركز مالي قوي ومتين، إذ بلغ مجموع الموجودات (6.8) مليار دينار، وبلغت أرصدة ودائع العملاء (4.8) مليار دينار، كما بلغ حجم محفظة التّسهيلات الائتمانية (2.8) مليار دينار، وقد تحققت هذه الأرقام رغم انخفاض أرقام ميزانية المصرف الدولي / سورية مقيمة بالدينار الأردني نتيجة لانخفاض سعر صرف الليرة السورية، علماً بأن فروع البنك في الأردن والتي تشكل ميزانيتها حوالي (80%) من حجم ميزانية مجموعة بنك الإسكان حققت أرباحاً قبل الضريبة خلال النصف الأول من هذا العام بقيمة (48.5) مليون دينار تحققت بفعل نمو إجمالي الدخل بنسبة (8%) وارتفاع مجموع أرصدة الودائع بنسبة (3%) لتصل إلى (4) مليار دينار، إضافة إلى نمو حجم محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة (6%) ليصل إلى (2) مليار دينار.

وقد انعكست هذه النتائج بشكل إيجابي على مجموعة من مؤشّرات الأداء لدى البنك، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال (20.2%)، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني البالغ (12%). كما استمر البنك بالاحتفاظ بمستويات سيولة مرتفعة إذ بلغت (172%) وهي تفوق الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة من السلطات الرقابية البالغة (100%)، كما تحسَّن مؤشّر الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الدخل) من (39.3%) خلال النصف الأول من عام 2011 ليصل إلى (35.2%) خلال النّصف الأول من عام 2012 ويعتبر هذا المستوى من أفضل المستويات لدى الجهاز المصرفي في الأردن.

وفي مجال تواجد البنك الخارجي بيّن الدكتور مارتو أنّ نتائج فروع البنك الخارجيّة في كلّ من البحرين وفلسطين، ونتائج البنوك التّابعة وهي " المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية ، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر ،وبنك الأردن الدولي JIB/ لندن "، قد حققت خلال هذه الفترة مستويات جيدة من الإنجاز مقارنةً مع أرصدة بداية العام.

أمّا في مجال التوسّع الداخلي في الأردن ، فقد تمّ خلال النّصف الأول من عام 2012 افتتاح 3 فروع جديدة ليصبح عدد الفروع العاملة في الأردن (115) فرعاً. ويساند هذه الفروع في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء (199) جهاز صراف آلي ، وبهذا الوضع يبقى البنك متصدّراً للقطاع المصرفي في الأردن بعدد الفروع وعدد أجهزة الصرّاف الآلي.

وبهذه المناسبة أكّد الدكتور مارتو على الاعتزاز بقوّة الملاءة الماليّة ومتانة القاعدة الرأسمالية للبنك، وسلامة وجودة المحافظ الائتمانية والاستثمارية لديه، متوقعاً نتائج أفضل في النّصف الثاني من هذا العام.

اقرأ في هذا العدد

- حجم العمالة غير الرسمية
- المسؤولية الاجتماعية للبنك
- تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد الأردني
- أداء الاقتصاد الأردني خلال الربع الأول 2012
- فروع البنك في المولات
- افتتاح فرع التاج مول
- النشاط التدريبي للبنك
- المسؤولية الاجتماعية للبنك
- أداء القطاع المصرفي

محافظاً على مركز صدارته من حيث شبكة الفروع

بنك الإسكان يفتتح فرع تاج مول

افتتح السيد عمر ملحس مدير عام بنك الإسكان خلال شهر نيسان الماضي فرعاً جديداً للبنك في مجمع تاج مول، وذلك ضمن استراتيجية التفرع الداخلي التي يعتمدها البنك للوصول إلى العملاء في مختلف مواقعهم، وسعياً منه لتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائه القائمين والمحتملين، واستكشاف فرص النمو والتوسّع من خلال افتتاح فروع جديدة في المناطق الحيوية والأسواق التجارية.

وتحرص إدارة البنك على تزويد الفروع الجديدة بأحدث الديكورات والتجهيزات المكتبية والأنظمة التقنية، بما يعكس سياسات واجراءات البنك في سهولة تقديم الخدمات وراحة العملاء، بالإضافة إلى تميزها بتصاميم عصرية ولمسة جمالية، وتأمل إدارة البنك أن يكون في ذلك ما يعزّز تواجد البنك "محلياً" ويعمق دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا العزيز، لتكون شبكة الفروع المنتشرة في أرجاء المملكة نقطة جذب إضافية في استقطاب المزيد من العملاء المستهدفين، لا سيما فرع تاج مول الذي سيستقبل عملائه طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك أيام العطل والأعياد.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن هذه الخطوة تأتي انسجاماً مع إستراتيجية البنك، التي تستهدف الوصول إلى العملاء أينما وجدوا وتقديم مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية لهم بكفاءة عالية، وبما يلبي احتياجاتهم ويتجاوز توقعاتهم، علاوةً على تعزيز دور البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السوق المحلي الأردني، حيث يمتلك البنك أكبر عدد من الفروع داخل المملكة وتبلغ 115 فرعاً بالإضافة إلى أكبر شبكة من أجهزة الصراف الآلي ATM وتبلغ 199 جهاز، وبمقدور العملاء أيضاً الحصول على الخدمة الهاتفية المصرفية على الرقم 5200400 والهاتف المجاني 080022111، ومن خلال الخدمة الإلكترونية المباشرة " إسكان أون لاين " على الموقع الإلكتروني HBTF.COM.

فروع البنك في المراكز التجارية (المولات)

ريادة الماضي وتميز الحاضر

شهد العام 1975 تجربة رائدة أدخلها بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مجال العمل المصرفي والمتمثلة في تقديم خدمة الدوام المسائي، وذلك في إطار سياسة البنك بتوفير الخدمات المصرفية على مدى زمني أطول وذلك من خلال التواصل مع العملاء غير المتاحين أثناء ساعات الدوام المعتاد والذين لا تمكنهم ظروف عملهم من إنجاز أعمالهم المصرفية خلال ساعات الدوام الصباحي، وقد حفز نجاح التجربة على توسيع نطاق الخدمة المسائية حتى وصلت في عام 1991 إلى 101 فرعاً، وكان لتطبيق هذه الفكرة الرائدة التي تميز بها البنك عن غيره من البنوك المنافسة آنذاك، أن ازداد عدد العملاء، وازداد حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية، وتحسنت نوعية الخدمة المقدمة لعملاء البنك.

ومنذ عام 1998، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني فقد تم تعديل أوقات الدوام حيث أصبح من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثالثة والنصف عصراً.

ومع مرور السنوات وفي ظل تطور الأسواق وضع البنك نصب عينيه الانتشار والتوسع في مراكز حيوية ممثلة في تجمعات المراكز والتسوق التجارية " المولات "، وانسجاماً مع طبيعة عمل هذه المراكز فقد حرص البنك على تقديم خدماته المصرفية خلال الفترة المسائية وذلك لتمكين المتسوقين وزوار هذه المولات من إتمام احتياجاتهم المصرفية براحة وسهولة وفي المكان والوقت المناسبين.

وكانت البداية من خلال افتتاح فرع سيتي مول في العام 2008، واستجابة للترحيب الكبير من جانب العملاء لخدمة الدوام المسائي التي تتيح لهم إتمام معاملاتهم المالية أثناء هذه الفترة فقد تم افتتاح فرع بارك بلازا في العام 2010، فيما شهد العام 2012 إضافة فرعين جديدين للعمل خلال الفترة المسائية ليكون بذلك للبنك أربعة فروع تعمل في الفترة المسائية وهي: فرع تاج مول، فرع شويخ مول، فرع ستي مول، فرع بارك بلازا، ويذكر أن أوقات عمل هذه الفروع لخدمة الجمهور تغطي طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك أيام العطل والأعياد، حيث تمتد ساعات العمل خلال الفترة المسائية من الساعة 4 مساءً وحتى الساعة 10 مساءً باستثناء يوم الجمعة من الساعة الثانية ظهراً وحتى العاشرة مساءً، هذا بجانب عمل هذه الفروع خلال الفترة الصباحية.

بنك الإسكان يرعى افتتاح دورة كيفية التعامل مع المكفوفين

كرمت مديرية الأمن العام / إدارة السير المركزية بنك الإسكان في حفل افتتاح الدورة العربية الثالثة في كيفية التعامل مع المكفوفين للعاملين في مجال السلامة المرورية، الذي أقيم برعاية مساعد مدير الأمن العام للسير مندوباً عن مدير الأمن العام وبالتعاون مع الملتقى الثقافي للمكفوفين، وجاء التكريم تقديراً لدور البنك في دعم حملات السلامة المرورية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي تحقق لهم العدل والمساواة وتحرص على صون كرامتهم.

وتأتي مبادرة بنك الإسكان بدعم الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إدارة السير، تأكيداً على تحمل البنك لمسؤولياته المجتمعية، تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة وفي مقدمتهم (المكفوفين) الذين هم جزء من أبناء المجتمع ولهم حق المساعدة بالوقوف الى جانبهم، ومراعاة ظروفهم وتذليل الصعوبات أمامهم، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على أمنهم المروري من خلال الاستخدام الآمن للطرقات ووقايتهم من الحوادث، وتأكيداً للتعاون المستمر مع إدارة السير / مديرية الأمن العام لما يحقق الأمن والسلامة والمرورية للمواطنين.

من جهته أكد رئيس قسم العلاقات العامة في إدارة السير المركزية المقدم معن الخصاونة أن الإدارة وبالتعاون مع القطاع الخاص استطاعت أن تحقق الكثير من الإنجازات في هذا المجال، واغتنم المقدم الخصاونة هذه المناسبة لنقل شكر وتقدير إدارة السير المركزية " لبنك الإسكان " على مشاركاته ومساهماته ودعمه المستمر والمتواصل لمختلف أنشطة إدارة السير بما يخدم أبناء مجتمعنا العزيز بكافة شرائحه ويعزز الثقافة المرورية لديهم.

وفي نهاية الحفل سلّم العميد حسن مهيدات / مساعد مدير الأمن العام للسير / مندوب مدير الأمن العام، الدرع التكريمي لمدير عام بنك الإسكان تقديراً لجهود البنك المميزة في هذا المجال.

تحت رعاية بنك الإسكان

جامعة آل البيت تعقد مؤتمر" مستجدات العمل المصرفي التقليدي والإسلامي : الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية "

شارك بنك الإسكان في رعاية فعاليات المؤتمر الدولي الأول لدى كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت، الذي عقدته الجامعة بمشاركة عدد من القيادات المصرفية والخبراء والمهنيين والباحثين المختصين بالعمل المصرفي من عدة دول عربية وعالمية بالإضافة إلى الأردن.

وجاء المؤتمر الذي حمل عنوان " مستجدات العمل المصرفي التقليدي والإسلامي: الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية " فرصة لالتقاء القيادات المصرفية من مختلف الدول المشاركة لتبادل الخبرات والأفكار والتجارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

وشارك الدكتور جمال أبو عبيد المدير التنفيذي لدائرة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث في بنك الإسكان بورقة عمل بعنوان " القطاع المصرفي الأردني : المنجزات الكمية والنوعية " ، وقد استعرضت ورقة العمل السمات الرئيسية للاقتصاد الأردني من جهة والقطاع المصرفي الأردني من جهة أخرى ، وكذلك تطور المؤشرات الاقتصادية الأردنية وأهم المؤشرات المصرفية خلال السنوات الخمس الماضية .

وتأتي رعاية بنك الإسكان لهذا المؤتمر انطلاقاً من إيمانه بضرورة دعم المؤتمرات ذات الطابع الاقتصادي والمالي ، وتأكيداً على رسالة البنك ودوره في المسؤولية الاجتماعية، ولما في هذا المؤتمر من أهمية تخدم مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية.

والجامعة الهاشمية تعقد المهرجان التكنولوجي الخامس للجامعات الأردنية

رعى بنك الإسكان فعاليات المهرجان التكنولوجي الخامس للجامعات الأردنية والذي عقد في الجامعة الهاشمية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-WOMEN) بعنوان " تكنولوجيا واعدة بعقول رائدة " .

ويعد هذا المهرجان التكنولوجي فعالية سنوية تمكن طلبة الجامعات الأردنية بمختلف تخصصاتهم الهندسية والتكنولوجية من عرض مشاريعهم، وتبادل المعرفة والخبرات من أجل اكسابهم المهارات اللازمة ليكون لهم حضور وتأثير فاعل في سوق العمل.

وجاء على هامش المهرجان معرض لشركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص ، مما أتاح للطلبة فرصة التواصل مع هذه الشركات وتسويق مشاريعهم لتطبيقها على أرض الواقع مع امكانية إيجاد فرص عمل تناسب مؤهلاتهم .

وتأتي رعاية بنك الإسكان لفعاليات هذا المهرجان المعرفي انطلاقاً من إيمانه بضرورة دعم الفعاليات المعنية بالتكنولوجيا ، وتأكيداً على رسالة البنك ودوره في المسؤولية الاجتماعية لابراز مساهمة الجامعات الأردنية في التنمية الوطنية الشاملة وحث المجتمع للمساهمة بكل طاقاته الإبداعية وتشجيع الابتكار المبدع وإتاحة الفرصة للشباب.

وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي

الاقتصاد الأردني يواجه العديد من المخاطر الداخلية والخارجية

أصدر صندوق النقد الدولي في أواخر شهر أيار 2012 تقريراً مفصلاً حول الاقتصاد الأردني، ووفقاً للتقرير فإنه من المتوقع أن تشهد المملكة خلال العام الحالي نمواً اقتصادياً شبه مستقر مع توقع تعقيد الوضع نتيجة عدد من المخاطر المحيطة به، وفيما يلي أبرز ما تضمنه التقرير الدولي:

أولاً: على صعيد المؤشرات الاقتصادية والمالية والمصرفية

1. من المتوقع أن يحقق الأردن نمواً اقتصادياً حقيقياً يبلغ 2.8% في عام 2012 مقابل 2.5% في 2011، ثم يرتفع في العام القادم إلى 3% وذلك نتيجة توقع حدوث تحسن في أداء قطاع التعدين والخدمات المالية من جهة واستمرار النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى.
2. من المتوقع أن يصل العجز في الموازنة العامة للدولة خلال عام 2012 إلى مستويات غير مسبوقة وبحوالي 2.9 مليار دولار أمريكي (قبل المساعدات)، أو ما نسبته 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مما سيدفع بصافي الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى الارتفاع.
3. ما زالت التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية تلقي بظلالها على أداء البنوك الأردنية، إضافة إلى تراجع قيمة الأصول وفي مقدمتها الأسهم والعقارات والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة القروض غير العاملة لدى البنوك الأردنية في نهاية النصف الأول من عام 2011 إلى 8.5% من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة، مما دفع البنوك إلى تبني سياسات ائتمانية متحفظة في ظل استمرارية تباطؤ الاقتصاد، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن مؤشرات الأداء المصرفي قوية، إذ لازالت البنوك تحقق أرباحاً ولديها نسب سيولة ومخصصات عالية.

مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة 2011 – 2013

	2011	2012	2013
نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي	%2.5	%2.8	%3.0
نسبة النمو الاقتصادي الاسمي	%10.6	%7.0	%6.7
التضخم (نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)	%4.4	%5.9	%5.6
العجز / الوفر المالي (قبل المساعدات) / الناتج المحلي الإجمالي	(%11.9)	(%9.1)	(%8.2)
العجز / الوفر المالي (بعد المساعدات) / الناتج المحلي الإجمالي	(%6.0)	(%5.2)	(%4.9)
صافي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	%64.6	%65.5	%65.4
الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	%21.6	%21.1	%19.9
الحساب الجاري (قبل المساعدات) / الناتج المحلي الإجمالي	(%9.5)	(%7.9)	(%6.4)
الحساب الجاري (بعد المساعدات) / الناتج المحلي الإجمالي	(%16.5)	(%13.1)	(%10.2)

ثانياً: على صعيد المخاطر التي تواجه الاقتصاد الأردني

سلط تقرير صندوق النقد الدولي الضوء على أبرز 6 مخاطر ستشكل التحديات الأكبر أمام الاقتصاد الأردني في الفترة القصيرة والمتوسطة، وأضاف الصندوق في التقرير أن غالبية هذه المخاطر خارجية بالدرجة الأولى وأن حلولها قليلة والأهم من ذلك مكلفة جداً، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الاجتماعي، حيث جاءت هذه المخاطر حسب ما تضمنها التقرير على النحو التالي:

1. الزيادة الضخمة لأسعار السلع: حيث بين الصندوق أن الأردن سيبقى معتمداً بشكل كبير على استيراد السلع، وفي حالة تباطؤ الطلب العالمي فمن الممكن أن يدفع أسعار السلع نحو الانخفاض، لكن النمو القوي للاقتصاديات الصاعدة خاصة الهند والصين سوف يساهم بزيادة عالية في أسعار السلع، إن تحقق هذه المخاطر سوف ينعكس سلباً على الاقتصاد الأردني لما له من آثار على المالية العامة والحساب الجاري.
2. انقطاع الغاز المصري: ففي حال استمرار انقطاع الغاز المصري ستقل فعالية ضبط الحساب الجاري الخارجي والدين العام، نتيجة زيادة تكلفة استيراد الطاقة البديلة عن الغاز.
3. مخاطر الحروب الأهلية في دول الجوار: إذ أوضح صندوق النقد الدولي في تقريره أن الاضطرابات الاجتماعية في الدول المجاورة للمملكة بدأت تتكشف، لكن مع ذلك تبقى التوقعات غير مؤكدة، وأنه في حال تحققت الاضطرابات فسوف يتولد عنها تباطؤ في التدفقات الخارجية (خاصة التحويلات المالية، عائدات السياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر)، وزيادة فاتورة استيراد الغاز وتباطؤ الاقتصاد.
4. مخاطر الانزلاق المالي: حيث أكد التقرير أن ارتفاع كلف الاقتراض والعجز المالي سيشكلان تحدياً نتيجة التخوف من صدمات خارجية غير متوقعة، وبين الصندوق أنه في حال تحقق هذه المخاوف، فإن قدرة الاقتصاد الأردني على ضبط الأوضاع المالية ستكون ضعيفة، الأمر الذي سيؤثر سلباً في قدرة الأردن على الاقتراض.
5. مخاطر التضخم المحلي: حيث إن تدابير ضبط الأوضاع المالية العامة، بما في ذلك رفع الدعم عن الوقود، قد تولد زيادة في أسعار السلع الأساسية محلياً، وأوضح الصندوق أن هذا الأمر يتطلب رفع الأجور في القطاعين العام والخاص.
6. مخاطر أزمة منطقة اليورو: إن من شأن تباطؤ الاقتصاد في هذه المنطقة أن يلقي ببعض الآثار المباشرة السلبية على الاقتصاد الأردني، وخاصة من خلال التجارة والقنوات المالية، وأضاف الصندوق أن هناك تأثيراً محدوداً على بعض البنوك الأردنية في هذه الأزمة، بالإضافة إلى تباطؤ حركة التجارة الدولية، وزيادة في تكاليف الاقتراض السيادية والخاصة بالشركات.

حسب الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط

10% حجم الاقتصاد غير الرسمي و44% حجم العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الأردني

أظهرت دراسة حديثة أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الأردني قد شكل ما نسبته 44% من حجم العمالة الكلي في المملكة لعام 2010، وأن حجم الاقتصاد غير الرسمي[1] قد شكل ما نسبته 10.1% من إجمالي حجم الاقتصاد الأردني.

هذا وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

أولاً: على صعيد حجم الاقتصاد غير الرسمي

نما حجم الاقتصاد غير الرسمي من حوالي 40 مليون دينار في عام 1976 ليصل إلى 1.9 مليار دينار في عام 2010، أي أنه قد تضاعف بحوالي 48 مرة منذ عام 1976 وحتى عام 2010، بينما ارتفعت أهميته النسبية في الاقتصاد بمقدار 3.1 نقطة مئوية ليصل إلى 10.1% عام 2010. ومن الجدير ذكره أن أعلى نسبة مساهمة للاقتصاد غير الرسمي بلغت 12.1% وكان ذلك في عام 1998.

حجم الاقتصاد غير الرسمي

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (رسمي + غير رسمي)*	الناتج المحلي الإجمالي غير الرسمي*	الناتج المحلي الإجمالي غير الرسمي / الناتج المحلي الإجمالي
1976	567.3	39.5	%7.0
1986	2240.5	199.8	%8.9
1996	4911.3	557.1	%11.3
2006	10675.4	862.2	%8.1
2010	18761.8	1890.0	%10.1

* بالأسعار الجارية

ثانياً: على صعيد حجم العمالة غير الرسمية[2]

تتضح أهمية الاقتصاد غير الرسمي عند معرفة حجم مساهمته في عملية التوظيف في الاقتصاد، حيث أظهرت الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط الأردنية أن عدد العاملين في هذا الاقتصاد قد بلغ حوالي 488 ألف عامل يشكلون بالمعدل ما نسبته 44% من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الأردني لعام 2010 مقابل حوالي 745 ألف عامل يعملون في الاقتصاد الرسمي[3] أو ما نسبته 56% من إجمالي عدد العاملين.

---

1. يعرف الاقتصاد غير الرسمي وفقاً لمنظمة العمل الدولية بأنه "جميع الأنشطة التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، والتي تكون غير ملتزمة – جزئياً أو كلياً– بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها ".
2. العمالة غير الرسمية: تتكون من العاملين بأجر دون عقد أو ضمان اجتماعي، والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين لدى الأسر دون أجر.
3. العمالة الرسمية: تشمل كل من العاملين في القطاع الحكومي، العاملين في القطاع الخاص بأجر والذين يملكون عقد عمل أو ضمان اجتماعي ويعملون إما على شكل عمالة بعقود دائمة أو عمالة بعقود مؤقتة.

- توزعت نسبة العمالة الرسمية البالغة 56% من إجمالي حجم العمالة في المملكة على النحو الآتي: حوالي 22% في القطاع الخاص وحوالي 34% في القطاع الحكومي.
- توزعت العمالة غير الرسمية البالغة 44% من إجمالي حجم العمالة في المملكة على النحو الآتي: 26% للعمالة غير الرسمية في القطاع الخاص، و17% للعاملين لحسابهم الخاص، و1% للعاملين لدى الأسر بدون أجر.
- شكل العاملون في القطاع الخاص في الاقتصاد الأردني لعام 2010 ما نسبته 48% من إجمالي حجم العمالة منها 22% كعمالة رسمية و26% كعمالة غير رسمية.
- شكلت نسبة الذكور العاملين في القطاع غير الرسمي ما نسبته 48% من اجمالي العمالة من الذكور مقابل 27% للإناث من إجمالي العمالة من الإناث.
- توزعت العمالة غير الرسمية في القطاع الخاص على المهن الرئيسية لعام 2010 بنسب متفاوتة، حيث يمثل العاملون بالحرف النسبة الأعلى والتي تبلغ 30%، يليها العاملون في الخدمات والباعة بنسبة 24%، يليها مشغلو الآلات بنسبة 17% وتوزعت النسبة الباقية على المهن الأخرى.
- أظهر التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية في القطاع الخاص استحواذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية على ما نسبته 30% من حجم العمالة غير الرسمية، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 19%، ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة 12%، وقطاع التشييد بنسبة قدرها 11%.

بمشاركة عدد كبير من الشركات

بنك الإسكان يرعى ملتقى الصناعات الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

رعى بنك الإسكان ملتقى الصناعات الوطنية الذي أقيم بحضور رئيس الوزراء فايز الطراونة وبمشاركة غرفة صناعة عمان ، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية (جدكو) والصندوق الوطني لدعم المؤسسات (نافس)، حيث يمثل المعرض حدثاً تجارياً متاحاً للزوار من التجار ورجال الأعمال بهدف الترويج للمنتج المحلي.

وتأتي رعاية البنك لهذا الملتقى تجسيدا لدوره وإدراكاً منه لأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي كرافعة تنموية وطنية، حيث شهد الملتقى عرض فرص أعمال جديدة للموردين والمشترين، متيحاً المجال أمام المصنع المحلي وأصحاب المشاريع للالتقاء مباشرة مع مدراء المشتريات، ورؤساء دوائر العقود من القطاع الخاص والعام، بُغية تطوير علاقات عمل مستدامة، بهدف التعريف بمنتجات الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لدى أصحاب القرار من القطاع العام و كبار الموردين والموزعين المحليين ومدراء الاسواق التجارية والمولات الكبرى.

وخدمة لهذا القطاع الحيوي الهام، قام بنك الإسكان باستحداث دوائر متخصصة بالأعمال الصغيرة والمتوسطة وزودّها بالكفاءات والمهارات الفنية اللازمة وقدّم مجموعة من الخدمات والحلول المالية والمصرفية الشاملة وأعتمد مجموعة من السياسات المصرفية المرنة التي تستجيب لاحتياجات ومتطلبات هذه الشريحة الهامة بما يمكّنها من استثمار الفرص وتحقيق النمو المستدام.

ومؤخّراً عمل البنك على تطوير منتج تمويلي خاص للأعمال الصغيرة يعتمد على جدوى ونجاح المشروع وتدفقاته النقدية، بحيث يوفّر للعميل حسب مجاله ضمن القطاعات الإقتصادية المختلفة خيارات تمويلية واسعة ومتعددة حيث لا يشترط هذا البرنامج وجود ضمانات ويمكن لصاحب المشروع من خلاله أن يحصل على تمويل يصل إلى 70 ألف دينار ضمن فترة سداد تصل إلى 5 سنوات وفترة سماح لمدة سنة ويتضمن التأمين على الحياة مجاناً، بالإضافة إلى التأمين على المشروع ذاته ضد أخطار الحريق والسرقة، وقد سجّل هذا المنتج نجاحاً لافتاً، حيث بلغ مجموع القروض الممنوحة 7 مليون دينار في حين شكلت محفظة القروض الصغيرة لوحدها 13% من حجم محفظة البنك.

وتتركز جهود البنك التسويقية للتوسع وتقديم المزيد من الخدمات التمويلية الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائم منها الجديد وتلبية حاجاتها وتمكينها من تطوير أداءها وإنتاجيتها وتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً.

النشاط التدريبي لبنك الإسكان

عقد مركز التدريب والتطوير 63 دورة وندوة تدريبية خلال الربع الثاني من العام 2012 شارك بحضورها 1214 موظفاً وبلغ عدد المتدربين الإجمالي في مختلف الفعاليات التدريبية خلال الفترة أعلاه 1278 متدرباً كما هو مبين في الجدول التالي:

البيان	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات والندوات الداخلية	63	1214
الدورات المحلية	20	60
الدورات الخارجية	3	4
المجموع	**86**	**1278**

ومن أبرز الدورات والبرامج التدريبية التي عقدها مركز التدريب والتطوير:

- **البرنامج التدريبي الشامل للموظفين الجدد (الصرافين)**

تابع مركز التدريب والتطوير عقد برنامج تدريب الموظفين الجدد (الصرافين) والذي عقد خلال الربع الثاني من عام 2012، والذي يهدف إلى زيادة إطلاع المشاركين على مختلف جوانب العمل المصرفي ورفع مستوى كفاءاتهم الفكرية العملية وتعريفهم بأخلاقيات المهنة المصرفية ومختلف الجوانب المتعلقة بالعمليات المصرفية الداخلية والخارجية والتشريعات المصرفية وآليات الكشف عن التزوير والتزييف المصرفي، إضافة إلى مفهوم البيع والتسويق المصرفي والتميز في خدمة العملاء.

- **دورة خدمة العملاء المتقدمة**

تناولت الدورة مواضيع قروض الأفراد وتعديلاتها، وأسباب تعثر القروض الشخصية وطرق معالجتها، وتوكيد جودة الائتمان.

- **دورة المهارات القيادية المتقدمة**

والتي تم عقدها بمشاركة (27) موظفاً من مدراء فروع ومدراء عمليات، وكان الهدف من الدورة تعريف المشاركين بمفاهيم القيادة المؤثرة والإقناع وإكساب المشاركين مهارات القائد المعاصر.

- **دورة "Risk Management"**

والتي تم عقدها بمشاركة عدد من موظفي دائرة العمليات، دائرة التدقيق الداخلي، دائرة مراقبة الامتثال ودائرة مراجعة الائتمان، وهدفت الدورة إلى تعريف المشاركين بمبادئ إدارة المخاطر لدى البنوك ومكونات نظام إدارة المخاطر الفعال وأنواع المخاطر ودرجة تقبل المخاطر، وعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال.

إضافة إلى ما تقدم فقد تم عقد عدد من الدورات المتعلقة بعمل الفروع والمتمثلة في دورة الكفالات المصرفية، ودورة "Quality Service & Sales Improvement"، ودورة إدارة التدفقات النقدية والتحليل الائتماني.

تأكيداً لرسالة البنك ودوره في المسؤولية الاجتماعية وانطلاقاً من إيمانه في دعم الفعاليات التي تقام في المملكة بما يسهم بمد جسور الثقة والتعاون مع مختلف شرائح وفئات المجتمع، شارك البنك خلال الربع الثاني من العام 2012 في دعم ورعاية العديد من الأنشطة والبرامج والمبادرات في المجالات المختلفة، والتي تمثلت فيما يلي:

- **حملة التبرع بالدم**

نظم البنك حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع "مديرية بنك الدم"، وقد شارك بالتبرع موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية ضمن خطوة تعكس تحمل البنك وموظفيه لمسؤولياتهم الاجتماعية والإنسانية.

- **رعاية حفل اليوم العالمي لمتلازمة العضلات المزمنة**

قام البنك برعاية الحفل الذي اقيم بمناسبة اليوم العالمي لمتلازمة العضلات والذي نظمته الجمعية الأردنية لمتلازمة الآم العضلات المزمنة، بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى في حدائق الحسين والذي حظي بمشاركة واسعة من مختلف شرائح المجتمع.

- **رعاية المسابقة الإعلامية الرابعة لسرطان الثدي**

رعى البنك المسابقة الإعلامية الرابعة لسرطان الثدي الذي نظمها مركز الحسين للسرطان، حيث تأتي مشاركة البنك برعاية هذه المسابقة ضمن توجهه واهتمامه برعاية ودعم كافة الفعاليات والبرامج الهادفة التي تعكس آثاراً إيجابية على المجتمع، خاصة وأن هذه المسابقة تسهم وبشكل فاعل في زيادة نسبة الشفاء وتقليل تكاليف العلاج، وتهدف المسابقة إلى رفع مستوى الوعي لدى الجمهور حول سرطان الثدي، وأهمية دعم الرجل للمرأة في اتخاذ قرار القيام بالكشف المبكر، ما يساهم في إنقاذ حياتها.

- **رعاية فعاليات ملتقى " فن وطبيعة "**

رعى بنك الإسكان فعاليات ملتقى المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة برعاية الأميرة وجدان الهاشمي رئيسة الجمعية الملكية للفنون الجميلة وحضور الأميرة بسمة بنت علي رئيسة الحديقة النباتية الملكية، والذي أقيم في الحديقة النباتية الملكية بتل الرمان، ويهدف الملتقى إلى استدامة التواصل بين الفنان التشكيلي مع الطبيعة والمناطق الجغرافية الأردنية بالإضافة إلى التعريف بالمعالم السياحية والثقافية في المملكة.

- **رعاية مهرجان " صيف عمان "**

يشارك بنك الإسكان في فعاليات مهرجان صيف عمان باعتباره الراعي البلاتيني للمهرجان والذي تنظمه أمانة عمان الكبرى في حدائق الحسين للسنة السابعة على التوالي، كون هذا المهرجان أصبح مقصداً لضيوف الأردن والسياح، وفرصةً لتطوير العلاقات الثقافية مع مختلف البلدان ودعم المواهب الشابة المحلية، وتعزيز التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص.

حرص بنك الإسكان على تحمل مسؤولياته الاجتماعية في الدول التي يتواجد فيها ومنها فلسطين، حيث قام البنك بدعم العديد من المبادرات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية، والتي تخدم مختلف شرائح المجتمع وتساهم في تطويرها والتي تمثلت في:

- **المساهمة في إنشاء مختبر العلوم في جامعة القدس المفتوحة**

ساهم البنك في إنشاء مختبر العلوم في جامعة القدس المفتوحة في رام الله والبيرة، وتأتي مساهمة البنك انطلاقاً من حرصه الدائم لدعم المسيرة التعليمية، والمشاركة الفعالة بمساعي تنمية وتطوير الشباب وتحسين جودة العملية التعليمية، وفي هذا الإطار قام الدكتور رسلان محمد مدير الجامعة بتقديم درع شكر للبنك تقديراً على جهوده المميزة في دعم المسيرة التعليمية.

- **دعم كلية التربية في جامعة بير زيت**

قام البنك بدعم وتجهيز مبنى كلية التربية في جامعة بير زيت، ويأتي دعم البنك لجامعة بير زيت إيماناً منه بضرورة المساهمة الفعالة في دعم المسيرة التعليمية بكل الوسائل المتاحة، ومساعدة المؤسسات التعليمية للنهوض بالعملية التعليمية بأفضل السبل، وقد قامت إدارة الجامعة بوضع لافتة شكر وتقدير على مبنى الكلية باسم بنك الإسكان.

- **رعاية حفل كرنفال فندا السنوي للأطفال**

ضمن سلسلة النشاطات المجتمعية والتنموية التي يقوم بها البنك، شارك البنك برعاية كرنفال فندا السنوي السادس للأطفال الذي أقيم في قاعة الروف في بيت لحم.

- **رعاية اليوم العالمي للتضامن مع مرضى التلاسيميا**

رعى البنك احتفال اليوم العالمي للتلاسيميا والذي نظمته جمعية أصدقاء مرضى التلاسيميا في مدينة رام الله الذي يصادف الثامن من أيار من كل عام، ومن الجدير بالذكر بأن البنك يدعم نشاطات الجمعية التوعوية منذ سنوات ويحرص على المساهمة الفعالة بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مرضى التلاسيميا.

- **رعاية عدد من أنشطة المدارس**

قام البنك برعاية فعاليات اليوم المفتوح ضمن المهرجان السنوي الذي نظمته مدرسة بنات الزهراء الثانوية في مدينة جنين، وفي نهاية الفعاليات كرمت مديرة المدرسة عدد من الطالبات المتميزات، وقدمت جزيل الشكر لإدارة البنك الداعم الأول دائما للمسيرة التعليمية.

كما رعى البنك يوم العمل التطوعي البيئي الذي نظمته مدرسة البطريركية اللاتينية، بمناسبة يوم الأرض بمشاركة العشرات من طلاب المدرسة.

وتحت رعاية بنك الإسكان أقامت مدرسة الخنساء الأساسية في جنين حفل تخريج الفوج الثاني لطالبات الصف العاشر، وفي ختام الحفل قامت مديرة المدرسة بتكريم بنك الإسكان على دعمه الدائم وعطاءه المميز.

- **على صعيد هيكل القطاع المصرفي**

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في المملكة 706 فرعاً في منتصف حزيران 2012 بزيادة قدرها 11 فرعاً عن نهاية عام 2011، فيما ارتفع عدد المكاتب إلى 77 مكتباً، ليصل إجمالي شبكة فروع ومكاتب البنوك المرخصة العاملة في المملكة إلى 783 فرعاً ومكتباً، حيث استحوذت البنوك التجارية الأردنية على ما نسبته 76.5% من عدد تلك الفروع والمكاتب.

على صعيد شبكة أجهزة الصراف الآلي

ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك المرخصة إلى 1219 جهازاً في نهاية عام 2011 بزيادة قدرها 90 جهازاً عن نهاية العام 2010، توزعت بواقع 988 جهازاً للبنوك التجارية الأردنية و151 جهازاً للبنوك الإسلامية و80 جهازاً للبنوك التجارية الأجنبية.

- **على صعيد الموجودات المصرفية**

1. سجلت موجودات البنوك المرخصة ارتفاعاً في نهاية شهر أيار من العام الحالي 2012 بمقدار 133 مليون دينار وبنسبة 0.4% عن عام 2011 لتصل إلى حوالي 37.8 مليار دينار (أو ما يعادل 53.3 مليار دولار أمريكي).
2. شكلت الموجودات بالدينار الأردني 82.6% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 83.3% عام 2011.

- **على صعيد الودائع المصرفية**

1. ارتفع رصيد ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2012 بمقدار 458.7 مليون دينار وبنسبة 1.9% عن عام 2011 ليصل إلى حوالي 24.8 مليار دينار (أو ما يعادل 35 مليار دولار أمريكي).
2. شكلت الودائع ما نسبته 65.7% من المطلوبات (الموجودات) في نهاية شهر أيار من العام 2012 مقارنة مع 64.7% عام 2011.
3. شكلت الودائع لأجل ما نسبته 56.9% من إجمالي الودائع، وشكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 28.5%، أما ودائع التوفير فقد شكلت ما نسبته 14.6% كما هو الوضع في نهاية شهر أيار من عام 2012.
4. شكلت الودائع بالدينار الأردني ما نسبته 75.7% من إجمالي الودائع في نهاية أيار / 2012 مقابل 78.4% في نهاية العام 2011.

- **على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة**

1. ارتفع إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2012 بمقدار 1078.6 مليون دينار وبنسبة 6.8% عن عام 2011 ليصل إلى حوالي 16.9 مليار دينار (أو ما يعادل 23.8 مليار دولار أمريكي).
2. شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة من إجمالي الموجودات المصرفية 44.8% في نهاية شهر أيار من عام 2012 مقابل 42.1% عام 2011، في حين شكلت كنسبة من ودائع العملاء 68.2% مقابل 65% عام 2011.
3. استحوذت القروض والسلف على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع في نهاية شهر أيار من عام 2012 وبنسبة بلغت 85.5%، تلتها تسهيلات الجاري مدين وبنسبة 12.8%، بينما بلغت للكمبيالات والأسناد المخصومة 1.7%.

إدارة المعرفة

يقصد بإدارة المعرفة (Knowledge Management) التقنيات والأدوات والموارد البشرية المستخدمة لجمع وإدارة ونشر واستثمار المعرفة ضمن مؤسسة ما، بحيث تمكن إدارة المعرفة من زيادة إنتاجية المؤسسة وخاصة عند تضافر الجهود ما بين العناصر الثلاث المتواجدة في قلب أي مؤسسة، وهي:

الأشخاص: ويقصد بهم الزملاء، والعملاء، والشركاء، والموردين، وغيرهم.

الأماكن: ويقصد بها مساحات العمل الافتراضية مثل البوابات الإلكترونية، وغرف المحادثة، وقواعد البيانات.

الأشياء: وهي كل المحتويات التي تعتمد عليها المؤسسة – الأشياء المكتوبة من قبل الناس، والأشياء المدارة من قبل الأنظمة، والأشياء المخزنة.

تعمل إدارة المعرفة على تجميع هذه العناصر معاً وخلق الروابط فيما بينها للاستفادة منها في مواجهة المشاكل وحلها بسرعة وكفاءة عاليتين، وتعمل أيضاً على زيادة إنتاجية المؤسسة وتبسيط الإجراءات فيها وتشجيع الابتكار وزيادة الفعالية التنظيمية وضمان القدرة التنافسية للمؤسسة.

كيف نحول عمل المجموعة إلى عمل فريق؟

- عندما تصبح القيادة أمراً يمكن مشاركته بين الجميع.
- عندما يتحمل كل فرد في المجموعة المسؤولية على المستوى الفردي والجماعي.
- عندما يتم إقرار مهمّة المجموعة أو هدفها بمشاركة جميع الأعضاء.
- عندما يصبح "حل المشكلات" أمراً اعتيادياً وجزءاً لا يتجزأ من الروتين اليومي.
- عندما يتم تقييم الأداء على مستوى المجموعة مع عدم إهمال المهارات الفردية.
- عندما يتلاشى استخدام كلمة "أنا" ويتعاظم استخدام كلمة "نحن".

حسابات التوفير

رمضان كريم

بشهر الخيرات زدنا الليرات

150,000 دينار الجائزة الكبرى نهاية الشهر الفضيل

15,000 دينار الجائزة اليومية طوال الشهر الفضيل

افتح حساب توفير بحدٍ أدنى 200 دينار أو غذِّ حسابك لتحظى بفرص الفوز معنا

تفضّل الآن بزيارة أقرب فرع إليك أو اتصل على البنك الفوري 06 5200400 أو الرقم المجاني 080022111

- خاضع لشروط وأحكام البنك
- يجري السحب أيام العمل الرسمي

ادخر لنفسك وبنك الإسكان يكافئك

بنك الإسكان
Housing Bank

شريك يرافق حياتك

hbtf.com